

مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية

الألمانية في عام ١٩١٩

دراسة تحليلية

م. م صباح كريم رياح الفتلاوي

م. باحث إيمان نصيف جاسم

مركز دراسات الكوفة / جامعة الكوفة

كانت الحرب العالمية الأولى وبالأعلى على دول أوروبا ، بينما كان نقيض ذلك بالنسبة للدول غير الأوروبية التي شاركت فيها ونعني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، فقد ازدهر اقتصادهما خلال سنوات الحرب .

وبعدما وضعت الحرب أوزارها ، تم اختيار فرنسا مقراً لمؤتمر الصلح اعترافاً بالدور الكبير الذي قامت به في الحرب ، لاسيما مالحق بها من أضرار جسيمة على أيدي الألمان في بداية الحرب وشارك في المؤتمر مندوبون عن (٢٧) دولة ، ولم يدع مندوب عن الاتحاد السوفييتي الأسبق ، كما لم يدع إلى المؤتمر مندوبون عن الدول المهزومة في الحرب بل كان عليها توقع على الوثائق بعد أعدادها ، لان السلام فرض فرضاً ولم يكن نتيجة مفاوضات .

كان لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في وضع قرارات مؤتمر الصلح، وقد عرف ممثلوا هذه الدول الثلاث باسم (الثلاثة الكبار) ، أما ممثل اليابان فقد كان دوره ثانوياً في المؤتمر ، كما أن ممثل إيطاليا انسحب من المؤتمر بعد وقت قصير احتجاجاً على تجاهل الثلاثة الخيار بعض المطالب الإيطالية وترأس الوفد الأمريكي رئيس الولايات المتحدة (توماس وودر ولسن) (١٨٥٦-١٩٢٤) ، أما الوفد الفرنسي فترأسه رئيس وزرائها (جورج كليمنصو) (١٨٤١-١٩٢٩) ، في حين قاد الوفد البريطاني رئيس وزرائها (دافيد لويد جورج) (١٨٦٣-١٩٤٥) ، وقد عكست قرارات المؤتمر في النهاية وجهات نظر ومصالح الدول الكبرى .

بيد أن ما يهمننا في هذا البحث هي مقررات مؤتمر الصلح التي خصت الإمبراطورية الألمانية ، وكيفية ترسيم حدودها وقطع وإعادة (الازراس واللورين) إلى فرنسا، مضاف إلى انتزاع كافة مستعمراتها وامتيازاتها فيما وراء البحار في قارتي أفريقيا وAsia ، وحلت اليابان محلها في الشرق الأقصى ، فانتدبت على جزر (مارشال) ، وتفوقت في الصين على حساب ألمانيا ، وحصلت فرنسا على جزء من الكاميرون .

وزعت مفردات البحث في ثلاثة محاور أساسية ، فخص المحور الاول كل ما جرى قيل توقيع المعاهدة (الصلح) مع ألمانيا ، والمحور الثاني تضمن بنود المعاهدة وكيفية ترسيم الحدود والضمانات والتعويضات على ألمانيا ، اما المحور الثالث والاختيار فتصدت إضامينه للمعاهدات الأخرى التي فرضت على الدول الأخرى المتأثرة في الحرب وهي ، (معاهدة سان جرمان) مع النمسا ، و(معاهدة تريانون) مع المجر ، و(معاهدة نويي) مع بلغاريا ، و(معاهدة سيفر) مع



الدولة العثمانية واستبدالها (بمعاهدة لوزان) .

أبعاد مؤتمر الصلح وقراراته

جاءت الدول المنتصرة في الحرب الى مؤتمر السلم لتحل مشكلات معينة ، والسلم لم يكن اقل خطورة من الحرب ، فهي لم تتناول تلك المشاكل ، كما هي حقيقة وتقضي على أسباب الحرب لجعل قيمة الجهود والإدعاء التي حرقت بين ١٩١٤ و ١٩١٨ لاتذهب سدى.

وكان من الواضح الجلي ان تنظيم السلم سيكون بيد الدول الغالبة ، فالنمسا والمجر تلاشت من الخريطة الأوربية ، والامبراطورية العثمانية تهدمت ، وبلغاريا سحقت ، وألمانيا رمت السلاح وكتلت تمر في مخاض ثورة اشتراكية ، وتتمنى لوقوع الحلفاء بتطبيق مبادئ الرئيس الأمريكي (ولسن) "الأربعة عشر" ، وكان من الواضح ان الكلمة النهائية للدول الكبرى ، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان ، والأصغار من الحلفاء لهم ان يتكلموا ويقترحوا ويتفرجوا فقط^(١) .

اجتمع في باريس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ ، خبراء يمثلون اثنين وثلاثين دولة من الدول المنتصرة ، لوضع الخطط الرامية إلى إصلاح عالم حطمته الحرب ، وذلك بوضع خارطة جديدة للعالم والقضاء على الاضطرابات الإقليمية ، والمشكلة التي تواجه المؤتمر هي إقرار السلام في العالم ، مع وجود التباين في تخطيط الحدود حسب الحاجات الاستراتيجية والألام التي أحدثتها الحرب ، والتهديد البلشفي والرغبة في فرض التعويضات على المغلوبين ، ولم تعال في جلسات المؤتمر كل من ألمانيا والنمسا و الدولة العثمانية وبلغاريا^(٢) .

افتتح مؤتمر الصلح رسمياً في باريس ، وحضره سبعون مندوباً ، ولم تنظم ألمانيا إلى هذا المؤتمر إلا بعد ان صارت الشروط معدة للتوقيع ، ثم استجاب الحلفاء في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨ لطلب ألمانيا بعقد صلح على أساس مبادئ ولسن الأربعة عشر ، ولكن المبادئ لم تلبث ان ضاعت في خضم الصراع بين الآراء المتناقضة والمصالح المتضاربة^(٣) . استقبل الرئيس (ولسن) استقبالاً حماسياً عندما وصل أوروبا ، باعتباره ممثلاً للفكرة الجديدة المثالية في تنظيم العلاقات الدولية ، وكان هدف ولسن أولاً هو ضمان الحصول على تأييد لفكرة تضمين معاهدة الصلح بشروطاً لعصبة الأمم^(٤) ، أما (لويد جورج) أكبر ممثلي بريطانيا العظمى يومئذ ، فلم يكن مكثرشاً في قليل أو كثير بعقد الصلح ، وإنما ارتبط ارتباطاً شديداً بالعود التي قطعها على نفسه في الانتخابات البريطانية العامة التي جرت منذ زمن يسير ، وتقضي بتقديم مجرمي الحرب للعدالة ، وأن تدفع ألمانيا تعويضات عنها^(٥) .

أما رئيس وزراء فرنسا (كليمنصو) ، فكان بدوره يمثل في جلاء رجل الدبلوماسية القديمة المصمم على الانتقام والمطالب بمصالح فرنسا ، والشروط الكفيلة بحماية بلده ، والى جانب ذلك ارتبطت كل من بريطانيا وفرنسا باتفاقاتهما مع إيطاليا وبشؤونها في الشرق

الادنى ، وأما روسيا فإنها لم تشترك في المؤتمر لأن الثورة البلشفية التي قامت بها فصلتها عن الحلفاء فناصبوا العداء وقاطعوها ^(٦) .

اتسم مشروع شروط الصلح بالنزاع العنيف بين أعضاء مجلس الأربعة ، فأصدر (كليمنصو) على نزع الإضفة اليسرى (للراين) من ألمانيا ، كما رغب في ضم حوض (الساار) أيضاً لفرنسا ، غير ان (ولسن) و (لويد جورج) عارضتا هذه المطالب ، بيد انهما ايدا تحمل ألمانيا نفقات الحرب ^(٧) .

وبعد التغيير الذي حصل في ألمانيا ، وبعد ان هرب قيصر ألمانيا ، (وليم الثاني) إلى هولندا ، ارتبعت الحكومة بعثة الهدنة برئاسة (ماتياس ارزبرجر) زعيم حزب الوسط ، استهدفت الشروط التي قدمها الحلفاء جعل ألمانيا لا حول لها ولا قوة ، والتأكد من تنفيذها لشروط الصلح ^(٨) .

اشتترطت الهدنة الانسحاب الالمانى المباشر من الأراضي المحتلة في الجبهة الغربية ومن جميع الأراضي غرب (الراين) ، وان تحتلها قوات الحلفاء ، والغاء معاهدات (برست ليتوفسك) و(بوخارست) ، وانسحاب القوات الألمانية من رومانيا والنمسا والمجر وتركيا وروسيا ، وتقوم ألمانيا بتسليم (٥٠٠٠ قاطرة) ، (٥٠٠٠ طوربيد) ، (١٥٠٠ عربة نقل) وان تسلم أكثر من (١٦٠ غواصة) ، وعدد كبير من السفن الحربية الأخرى للحلفاء ، كان لابد لوفاً ألمانيا ان يقبل الهدنة برغم صرامة شروطها ^(٩) . وكان امد الهدنة ثلاثين يوم، ولكن تجددت لمدة أخرى حتى ابرام الصلح .

لقد ألقى عبء عقد سلام دائم على عاتق الأربعة المنتصرين : (لويد جورج) ، (كليمنصو) ، (ولسن) ، (واورلاند) ، وتركت روسيا هذه الأمور الدولية في أعقاب الثورة الشيوعية . فكانت بريطانيا معنية بأمر هام بالنسبة لألمانيا ، وهي لا تريد ان يؤدي الضغط على ألمانيا إلى ان تلقي بنفسها بين يدي روسيا البلشفية، وكان على بريطانيا ان تمنع فرنسا من التمادي في دعوها من أنها تحتاج إلى عمق استراتيجي في داخل الأراضي الألمانية ^(١٠) .

كانت وجهة نظر (لويد جورج) إزاء ألمانيا هي لابد من تقليص اظافرها ، ولكن ليس للدرجة التي تصبح ألمانيا جثة هامدة ، وهناك من يرى ان (لويد جورج) ، كان متعقلاً في معاملته لألمانيا المهزومة ، إذ قوربت شروطه التي أراد ان يفرضها عليها ، وهي طلب التعويضات الباهظة والقضاء على قوة ألمانيا العسكرية والاقتصادية ، حيث لا يستطيع ان تنهض مرة أخرى ، وهي في نظر الشعب البريطاني هي التي جرت الكوارث الكبرى على العالم الأوربي بتخديدها الأدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا ^(١١) .

ومن العوامل الجوهرية التي جعلت بريطانيا تنظر إلى ألمانيا نظرة أكثر اعتدالاً من نظرة فرنسا ، وأكثر واقعية ، ان عواطف الشعب الجامحة بعد الانتصار كان من الممكن السيطرة عليها ، بسبب تلاشي اكبر خطر كان يهدد بريطانيا ، وهو استسلام الاسطول الالمانى ، بعكس الحال بالنسبة للجيش الالمانى الذي كان خطراً مباشراً ودائماً على فرنسا ، وكل ما حدث له انه ألقى السلاح ، ومنع ألمانيا من الحصول على أسلحة هجومية ، ومنعت من التجنيد الاجباري ، وتحديد القوات المسلحة ^(١٢) .

ألمانيا ومعاهدة الصلح

وجه المؤتمر اهتماماً خاصاً إلى معاهدة الصلح مع ألمانيا ، ويعود ذلك إلى ثقل دورها في الحرب، وقد تم توقيع



المعاهدة في ٢٨ حزيران ١٩١٩ و بعد ان عرضت بنود المعاهدة على الوفد الألماني اعترض الوفد بشدة على بنودها ، لانها لم تلتزم بشروط الاستسلام التي وقعت عليها المانيا ، فضلا عن استحالت تنفيذ كثير من اوصوفها ، بيد انه لم يكن امامهم من سبيل سوى توقيعها (١٣) .

وتم توقيع المعاهدة وعرفت باسم (معاهدة فرساي) ، لأنها وقعت في قاعة المرايا بقصر فرساي (١٤) . وقد بلغ عدد صفحات المعاهدة ٢٣٠ صفحة ، ويمكن تلخيص ابرز مضامينها الى الأقسام التالية :

١- القسم الأول : وتضمن ميثاق عصبة الأمم ، وقد أدرج هذا الميثاق في مقدمة جميع المعاهدات ، وكان ذلك بناء على إلحاح الرئيس الأمريكي ، على ان ميثاق عصبة الأمم يجب ان يكون جزءاً لا يتجزأ من تسويات الصلح (١٥) .

٢- القسم الثاني : موضوع الحدود ، نصت المعاهدة على إعادة (الالزاس واللورين) إلى فرنسا ، كما حصلت فرنسا على مناجم الفحم في منطقة السار ، التي تقرر ان تعهد ادارتها لمدة خمس عشرة سنة إلى لجنة خاصة تحت إشراف عصبة الأمم ، وكان ذلك على سبيل التعويض عن الأضرار التي الحقتها الجيش الألماني بالمنتجات الفرنسية (١٦) . وان يجري استفتاء بعد انقضاء المدة المحددة حول بقاء سكانها مع الجاني الألماني او الانضمام الى فرنسا ، أو البقاء تحت إشراف عصبة الأمم (١٧) .

كما حصلت بلجيكا على ثلاث مدن مهمة هي (ايوبن) و(مالدي) و(مورسن) ، وتقرر إجراء تصويت في القسم الشمالي من (شلزوفيك) لتقرر الأغلبية الدنماركية مصيرها (١٨) .

وتنازلت ألمانيا عن الجزء الأكبر من جهاتها الشرقية في (يوزن) و(بروسيا الغربية) إلى بولندا ، وأجراء استفتاء في (سيلزيا العليا) ، واعتبار (دانزج) ولاية حرة داخل الاتحاد الكمركي البولندي ، وأجراء استفتاء في أجزاء (بروسيا الشرقية) لتقرر الانضمام إلى بولندا أو تبقى مع ألمانيا ، والتخلي عن كافة المستعمرات الألمانية ، وتنظيم شؤونها في ظل الوصايا لتشرف عليها عصبة الأمم (١٩) .

وتتحمل ألمانيا وحدها مسؤولية الحرب بمقتضى المادة ٢٣١ ، كما تقرر السماح لها في الاحتفاظ بجيش لا يزيد على (١٠٠.٠٠٠ رجل) ، وتجريدها من المدافع الكبيرة ، عدا كمية محدودة من المدافع الصغيرة ، وتحديد سفن الأسطول الألماني ليست سفن حربية فقط ، وعدم السماح لألمانيا بامتلاك غواصات أو طائرات حربية ، نزع أسلحة حصون (هليجولاند) واحتلال الحلفاء بلاد (الراين) مدة خمسة عشر سنة ، أو أكثر حسبما تقتضي الضرورة ، وفتح قناة (كيل) للسفن الحربية والتجارية لجميع الدول ، وتدويل انهار ألمانيا ، ومحاكمة الامبراطور الألماني السابق (٢٠) .

وكذلك دفع الالمان التعويضات عن الخسائر التي أصابت المدنيين في الحرب وتقديم الحساب الختامي لها عند

ذلك في أول مايس سنة ١٩٢١ ، والى ان يحين ذلك الوقت تدفع ألمانيا (خمسة بلايين) دولار وتدفع الباقي على ثلاثين عام ،والزمت ايضا بتسليم جميع سفنها التجارية التي تزيد حمولتها على (١٦٠٠ طن) ، ويصنف السفن التي تتراوح حمولتها (٨٠٠ طن) وكذلك أسطول الصيد ، وتحمل ألمانيا نفقات جيوش الاحتلال ، وتلتزم ببيع سلعها في بلاد الحلفاء (٢١)

٣- القسم الثالث : الضمانات ، كان من بنود معاهدة الصلح الجديدة ، التي كان غرضها ضمان امن جيران المانيا عن طريق اضعاف القوة العسكرية للاختيرة ، ويشير البعض إلى هذه البنود بوصفها ((ضمانات عسكرية)) ، وكان لفرنسا وإصرارها دور واضح في إدراجها في المعاهدة (٢٢) ، فقد نصت المعاهدة على تحديد عدد الجيش الألماني بما لا يزيد على (١٠٠ ٠٠٠ رجل) ، وكذلك تحديد القوة البحرية الألمانية ، يستتبع ارج حربية ، وستتطاردات خفيفة وستتدمرات واثنى عشر مركب طوربيد ، ومنعت ألمانيا من صنع الغواصات ، كما منعت من صنع الطائرات وهن تأتيس قوة جوية ، و منعت ايضا من صنع المدرعات والدبابات أو استيرادها ، والزمتم بعدم تصنيع الغازات السامة ، وإلغاء الخدمة العسكرية الاجبارية (٢٣) .

ولأجل ضمان أمن فرنسا تقرر ان تحتل قواتها الجانب الغربي من نهر (الراين) لمدة خمسة عشر سنة ، وإيجاد منطقة منزوعة السلاح في شرق (الراين) ، ونصت المعاهدة على تكوين لجان خاصة من دول الحلفاء للاشراف على تنفيذ المواد العسكرية الواردة فيها ، ومضاف إلى الاضمانات العسكرية ، حصلت فرنسا على ضمانات سياسية بتوقيعها اتفاقيتين مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ حزيران ١٩١٩ والحقتا (بمعاهدة فرساي) ، تعهدت الدولتين فيهما بتقديم المساعدة السريعة لفرنسا في حالة تعرضها أي اعتداء ألماني مفاجئ ، أو في حالة عزم ألمانيا إعادة تسليح منطقة (الراين) (٢٤) .

ان من أهم المشاكل صعوبة في المعاهدة ، كان تحديد كمية التعويضات التي يطلبها الحلفاء من ألمانيا عوضاً عما حدث من خسائر أثناء الحرب ، وقد تركت هذه المادة في المعاهدة تبرير إجبار ألمانيا على دفع الغرامة الحربية على سبيل التعويض عن الاضرار والخسائر التي لحقت بدول الحلفاء والدول الملحقة بها من جراء الحرب (٢٥) .

وقد ترك هذا الأمر لقرار لجنة التعويضات من الحلفاء بعد سنتين وتبين فيه مقدار ما يجب ان تدفعه ألمانيا وكيفية الدفع ، ولكن رغم ذلك فقد طلب من ألمانيا ان تدفع مبلغ (خمسة بلايين دولار) في أول الأمر إلى أن ينظروا في الحساب ، كما طلب منها ان تبني للحلفاء سفناً عوض السفن التي أغرقتها ، وان تقدم إلى فرنسا كميات هائلة من الفحم الحجري بدل المناجم التي دمرت (٢٦) .

وقد تنبأ كثير من الاقتصاديين بصعوبة تطبيق بنود هذه المعاهدة ، وبأنها ستعيق انعاش أوروبا العالمي ، ورغم الالمان ارسلوا احتجاجات عديدة إلى المؤتمر ، قائلين ان هذه المعاهدة وضعت يدافع الانتقام لتدمير بلادهم ، وأنها لا تنطبق والنقاط الأربعة عشر التي جاء بها الرئيس الأمريكي ولسن ، وان عدم تحديد مبلغ التعويضات معناه تكبيل ألمانيا بأغلال العبودية الابدية ، وان المبلغ المطلوب دفعه حالاً يفوق ثمن كل ما في ألمانيا من ثروة



في اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وقعت اتفاقيات الهدنة ، بدأت مشاكل احلال السلام في الظهور ، وبعد طول مباحثات ، اتفق زعماء الحلفاء على عقد اتفاقيات مؤفردة للصلح ، وليست اتفاقية عامة واحدة ، لأن الحرب قد غيرت الكثير من مآل الدول وعلاقاتها ، وخاصة في الوسط وشرق أوروبا ، حيث اختلفت امبراطوريات اربع هي امبراطوريات النمسا والمجر وألمانيا وروسيا القيصرية والدولة العثمانية .

وكان من الصعب في وسط ما حدث رسم حدود جديدة ، لأن بعد انتهاء الحرب عام ١٩١٨ ، بدأت أعمال العتف تتوالى بين الحلفاء من أجل تحديد المصير النهائي للقارة لمعاهدة واحدة ختمت بسنوات متتالية ، ففي (البلقان) اصطدمت يوغسلافيا بالنمسا بسبب (كارنثيا) مع الايطاليين بسبب (فيوم) ، واحتلت رومانيا (بساربيا) ، واقتتل اليونانيين والأتراك لمدة ثلاثة اعوام في اسيا الصغرى ، ولكن القتال لم يلبث ان توقف ، ووقعت معاهدات الصلح ، (معاهدة فرساي) مع ألمانيا يوم ٢٨ تموز ١٩١٩ ، و(معاهدة سان جيرمان) مع النمسا يوم ١٠ ايلول ١٩١٩ ، و(معاهدة تريانون) مع المجر يوم ٢٢ اذار ١٩١٩ ، و(معاهدة فيللي) مع بلغاريا يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ ، و(معاهدة سيفر) مع الدولة العثمانية يوم ٢٠ اب ١٩٢٠ ، و(معاهدة لوزان) يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ (٢٧) .

لم تختلف هذه المعاهدات التي فرضت على الدول الأخرى المنحدرة في الحرب عن (معاهدة فرساي) في خطواتها العامة ، وهذه المعاهدات هي :

١- معاهدة سان جرمان :

وقعت (معاهدة سان جرمان) في ١٠ سبتمبر ١٩١٩ ، وقد اعترفت النمسا فيها بمسئوليتها في قيام الحرب العالمية الأولى ، وكان لزاما عليها بالتالي ان تدفع غرامة حربية ، كما حدد جيشها بما لا يزيد على (٣٠٠٠٠٠ رجل) ، ومنعت من الاتحاد مع ألمانيا ، وقد نصت المعاهدة على تنازل النمسا عن مناطق واسعة (٢٨) .

وتنازلت عن (التيرول الجنوبية) و(ترنتينو) و(تريستا) و(جزر دالماشيا) إلى إيطاليا ، وعن (بكوينا) إلى رومانيا ، وعن (البوسنة والهرسك) و(ساحل دالماشيا) إلى يوغسلافيا الجديدة ، وعن (بوهيميا) و(مورافيا) وقسم من النمسا الجنوبية و(سيليزيا) النمساوية إلى جيكوسلوفاكيا ، وعن (غاليسيا) و(تشن) إلى بولندا (٢٩) .

وبهذه التنازلات تقلصت الامبراطورية النمساوية الى ربع مساحتها تقريباً ، وما يزيد عن خمس سكانها بقليل ، فبعدما كان عدد مواطنيها حوالي ثلاثين مليون نسمة ، لم يتبقى جراء اتنازع اراضيها اقل من اربعة ملايين ونصف المليون مواطن فقط (٣٠) ، فضلاً عن تعهداتها والتزاماتها لتعويضات المالية مدة ثلاثين سنة (٣١) .

٢- معاهدة تريانون :

كان في نية الحلفاء ان يفتحوا مفاوضات الصلح مع المجر (هنغاريا) ، في الوقت نفسه الذي فتحوها مع النمسا ، ولكن توقيع معاهدة الصلح مع المجر تأخر حتى أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٩ ، وتأليف حكومة هنغارية يعترف بها مجلس الحلفاء الأعلى في باريس ، وفي كانون ثاني عام ١٩٢٠ قدم أول مشروع لمعاهدة الصلح إلى الوفد الهنغاري (٣٢) .

اعطيت معظم الأراضي الهنغارية السابقة إلى الدول المجاورة ، يوغسلافيا ورومانيا وجيكوسلوفاكيا وحتى النمسا

، نالت يوغسلافيا (كرواتيا) وجزء من (باناث) ، واخذت رومانيا بقية (باناث تراسلفانيا) ، جزء من السهل الهنغاري في الغرب ، واعطيت جيوسلوفاكيا (سلوفاكيا) وبعض الأراضي الواقعة في شرقي وجنوب (الكاريات) ، يسكنها نحو (نصف مليون) اكراني ومنحت النمسا هنغاريا الغربية الألمانية ، وهذه الحالة الوحيدة التي نالت بها إحدى دول الوسط المنحدرة اراض اضافية ، وأجل النظر في مصير (فيوم) منفذ هنغاريا إلى البحر إلى مفاوضات تجري بين ايطاليا ويوغسلافيا ، أي أن المجرين خسروها .

وقد تحولت هنغاريا من دولة مساحتها أكثر من (١٢٥) ألف ميل مربع ونفوسها أكثر من (٢٠) مليون نسمة ، إلى دولة صغيرة لا ساحل لها ، مساحتها (٣٥) ألف ميل مربع ونفوسها نحو (٨) ملايين نسمة ، بينما صار يعيش خارج حدودها نحو (٣) ملايين مجري ، وكان من الصعب أن يوفق بين هاتين التسوية في الأراضي وبين أي مبدأ واضح (٣٣) .

أما بقية شروط المعاهدة فيمشابهة لشروط معاهدة (بينان جرمان) ، وقد اعترضت هنغاريا على صفة خاصة على حدودها دون إجراء استفتاء ، وعلى منح إعادة أميرة (هلسبرك) المالكة ، وأخيراً تم التوقيع على المعاهدة يوم ٤ حزيران ١٩٢٠ في قصر (تريانون) المجاور (لفرساي) (٣٤) .

وتبذل ذلك وقعت المعاهدة وبمقتضاها التسلخت عن بلاد المجر القديمة ثلاثة أرباع اراضيها ، وكذلك ثلثا سكانها تقريباً ، قبلت المجر دفع التعويضات ، والاحتفاظ بجيش مقداره (٣٥٠٠٠) رجل ، وان تتحمل جزءاً من الديون القديمة على النمسا والمجر ، وان تسلم مجرمي الحرب (٣٥) .

٣- معاهدة نويلى :

كان على بلغاريا ان تدفع ثمن دخولها الحرب ، وطالب البلغاريون في مؤتمر الصلح بما طالب به المجرىون ، لقد طالبوا بإجراء استفتاء في المناطق المختلف عليها ، لكي يقللوا من خسائرهم التي توقعوها ، ولكن الحلفاء لم يعيروا أهمية لها ، لأنهم في رسمهم لحدود الدول التي اقامتها المعاهدات ، وهي جيوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا ، لم يهتموا بإجراء أي استفتاء وغايتهم ان يحرموا بلغاريا من بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ، ليصبح من الصعب عليها مستقبلاً شن أي حرب هجومية أخرى (٣٦) .

وبذلك فإن (معاهدة نويلى) التي وقعت في يوم ٢٧ تشرين ثاني عام ١٩١٩ ، اعطيت اقاليم (ديروم) لرومانيا ، وأعطت يوغسلافيا أربعة مناطق استراتيجية صغيرة ، وتبلغ مساحتها جميعاً ٩٧٥ ميل مربع ، ولكنها تعطي ليوغسلافيا السيطرة التامة على بعض الممرات الهامة ، وتبعد الحدود البلغارية عن خط سكة حديد (بلغراد - سالونيك) ، ذو الأهمية الاستراتيجية (٣٧) .

ونصت المعاهدة على ان تسلم بلغاريا البلاد اليونان ، المنطقة الغربية من (تراقيا) ورغم أن الغلب سيكون ذلك الاقليم كانوا خليط من الاجناس اليونانية والبلغارية والتركية ، دون أن يكون غالبية لأي جنس ، فالتهدف استراتيجي ، بوضع عائق بين بلغاريا ومنطقة المضائق (٣٨) .

وقد عانى البلغار من هذه الخسارة معاناة كبيرة لانها تركتهم بلا منفذ إلى بحر إيجه ، بينما كانت بلاد اليونان في غير حاجة لهذا الإقليم ، خاصة وأنها خلال حرب البلقان قد حصلت على ميناء (سالونيك) ذو الأهمية العظيمة (٣٩) .

وقعت بلغاريا في ٢٧ تشرين ثاني عام ١٩١٩ معاهدة الصلح ، التي حرمتها من شاطئ بحر إيجه ، وإنما

منحتها مبراً تجارياً فقط ، واعتبرت بلغارياً باسئقلال يوغسلافيا، وقبيلات دفع تعويض قدره (٤٤٥) مليون دولار ، وخفضت جيشها إلى (٢٠٠٠٠) رجل ، وسلمت معظم عتادها الحربي^(٤٠) .

اعتقد البلغاريون ان معاهدة الصلح كانت قاسية عليهم ، خاصة وان الشعب البلغاري لم يشأ دخول الحرب وان الملك (فرديناند) ورئيس وزرائه (دوزرامة) هما الذان زجا بلغاريا في اتون الحرب بجوار دول الوسط ، وضد الحلفاء ، وان عدد كبير من البلغار قد أصبحوا بعد معاهدات الصلح يعيشون في اليونان ورومانيا ويوغسلافيا .

٤- معاهدة سيفر :

كان عقد اتفاقية للصلح مع الدولة العثمانية في غاية التعقيد ، لان الحلفاء خلال فترة الحرب قد عقدوا ثلاث اتفاقيات سرية ، كلها تمس كيانها وممتلكاتها^(٤١) . وبعد تقسيم ممتلكاتها في ضوء معاهدة (سايس بيكو) ، وقيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام ١٩١٧ ، ونشر رجال الثورة الوثائق الاسرية المحفوظة في وزارة الخارجية القيصرية ، والتي تخص المعاهدة ، مما اثار نشر تلك الوثائق درج كبير لبريطانيا ، والتي قطعت على نفسها عهدود كثيرة مع الشريف حسين وثورته ضدها وهذا ما اوجد تناقض بين تلك الاتفاقيات السرية^(٤٢) .

لذلك جاءت (معاهدة سيفر) التي وقعت في ١٠ اب عام ١٩٢٠ متناقضة مع ما نادى به الرئيس (ولاسن) أثناء الحرب ، اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع المعاهدة بعد ان هدد الحلفاء باخراجها من أوريا كلها، إذا رفضت التوقيع على هذه المعاهدة^(٤٣) .

فقد قضت المعاهدة بسلخ الولايات العربية عن الامبراطوريات العثمانية ، فقد أخذت بريطانيا وفرنسا كل من العراق وفلسطين وسوريا ، لتصبح دولا خاضعة للاتداب كما نصت الاتفاقية على وضع (اليسفور) و(الدردينيل) تحت إدارة دولية ، وعلى إعطاء جزر (الدوديكانز) لاطاليا التي كانت تحتلها بالفعل منذ حربها مع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى^(٤٤) .

وكان أقصى ما وقع على الدولة العثمانية هو ان المعاهدة قضت بأن تمنح (ازمير) والاقسام الداخلية التابعة لها استقلالاً ذاتياً ، وبأن تصبح (ارمينيا) دولة مستقلة ، كما نصت على ضم اقليم (تراقيا) ، عدا رقعة ضيقة منه إلى بلاد اليونان ، وكان ذلك الاقليم يمثل بالنسبة لليونان كسبأ كبيراً ، لأنها حصلت من بلغاريا على اقليم (تراقيا) الغربي ،

فأصبحت تملك كل الاقليم وتتحكم تماماً في سواحل بحر ايجه ، ومنحت عدة جزر في البحر الابيقي تمتد حتى مضيق الدردنيل^(٤٥) .

ونصت المعاهدة على إعطاء (قبليقية) و(كرديستان) ومعظم اراضي الاناضول الجنوبية لفرنسا ، على ان بعض اراضي الاناضول الجنوبي حتى منطقة ازمير اعطيت لاطاليا، وكان من الواضح ان المعاهدة اجزيت العطاء لكل من اليونان واطاليا ، فبلاد اليونان ، حصلت على كل ما تريده في شبه جزيرة البلقان ، من بلغاريا وفي بحر ايجه واسبيا الصغرى و من الأراضي العثمانية نفسها ، أما ايطاليا فقد ازداد نفوذها في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ، بدرجة لم يسبق لها مثيل^(٤٦) . وفي الواقع ان تلك الشروط القاسية ضد الدولة العثمانية قد اثارت عاصفة من الاستياء في العالم الإسلامي كله ، وبخاصة لدى مسلمي الهند وكانت بريطانيا تحرص على مشاعرهم الدينية ، وعدم اثارتهم ، ومن جهة أخرى بأن الدولة العثمانية قد أصبحت عاجزة عن ابداء أي معارضة للدول العظمى نتيجة تحطيمها بالحروب المستمرة منذ عام ١٩١١ ضد ايطاليا ثم حلف البلقان ثم ضد الحلفاء ، وكذلك عاجز السلطان (محمد السادس) الذي خاف أخيه

(محمد الخامس) عن مواجهة مطامع الحلفاء ، واضطر إلى قبول ما فرضوه عليه على أن تزول القوات الإيطالية في جنوب غرب اسيا الصغرى ، ونزول القوات الإيطالية في (سمرنة) (٤٧) .

قامت بتوقيع المعاهدة ، حكومة الدولة العثمانية ، كما سيطرت عليها قوات الاحتلال الدولية ، وتنازل الأسطان بمقتضى تلك المعاهدة عن الأراضي غير العثمانية وافر بما يلي :

- ١- الاعتراف باستقلال مملكة الحجاز .
- ٢- وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي والعراق تحت الانتداب البريطاني .
- ٣- إشراف اليونان على إدارة (ازمير) والأراضي المجاورة لها لمدة خمس سنوات .
- ٤- التخلي جزر (الدوديكاينز) و(رودوس) إلى إيطاليا وضم (تراقيا) وما تبقى من الجزر التركية في بحر ايجه إلى اليونان والاعتراف باستقلال (ارمينيا) .
- ٥- تدويل المضائق ونزع السلاح من الجهات المجاورة لها (٤٨) .

لم يعترف القوميين الأتراك بهذه المعاهدة وقاموا بقيادة (مصطفى أتاتورك) ببناء قوة حربية في الأناضول ، وشكلوا حكومة مناهضة لحكومة السلطان ، ودول الحلفاء المتحصرة ، وبعد سلسلة من المواجهات الدامية مع القوى المحتلة لأراضيها الحالية ، نجحت في إقصاء اليونانيين والإيطاليين ، وكذلك تم إبرام معاهدة مع الفرنسيين انسحبوا بموجبها عن القسم الأعظم من أراضي الأناضول ، ولم يبق تحت سيطرتهم إلا أواء الأناضول السورية الأصيل ، الأمر الذي اضطر معه الحلفاء إلى عقد سلسلة من المفاوضات مع القوميين الأتراك توّجت في نهاية المطاف بتوقيع معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣ ، والتي نصت على استقلال أراضي تركيا الحالية ، كما تعهدت الأخيرة بالاعتراف باستقلال كافة الدول التي كانت خاضعة لها بموجب مقررات هذه المعاهدة (٤٩) .

الخاتمة :

وجدت الدول الظافرة نفسها في آخر عام ١٩١٨ أمام عمل واسع لم يحدث له مثيل سابقاً ، وفي الحقيقة ان حرب عالمية امتدت بين عام ١٩١٤ - ١٩١٨ ، لم تزعزع أوروبا فحسب ، بل ان مؤثراتها امتدت خارج القارة ، وان كثيراً من دول المحاربين عجزت عن القيام بأعمالها الطبيعية ، وقد اشتركت في مؤتمر السلام .

كان في استطاعة الدول الظافرة ان تفرض وجهات نظرها ، لان خصومها كانوا في حالة لا يستطيعون معها معاودة الحرب ، ففي حزيران ١٩١٩ ، عندما فكر بعض الألمان برفض توقيع (معاهدة فرساي) ، كان خيار الزعماء



العسكريين ، ومنهم المارشال (هندنبورغ) ، متفقين مع الحكومة في ان كل محاولة مقاومة إنما هي شيء من قبيل الوهم لان الجيش الالمانى اضاع نصف عتاده الحربى ، وان ألمانيا كانت في حالة تهدم معنوي وسياسي .

أرادت معاهدات الصلح في ١٩١٩ ان توطد توازناً جديداً في أوروبا ، وما أرادته الرئيس الأمريكى (ولسن) ، هو ألا يسوى السلام بشكل تسوية دبلوماسية بسيطة ، أو حل وسط ضعيف لا يدوم ، ان ما يريدده هو ان يقوم بسلام قادر على تنظيم العلاقات الدولية ضمن اطار منظمة دولية سميت ب(عصبة الأمم) وان يكون من يبين مبادئها الاسلام وحرية الشعوب في تقرير مصيرها واحترام القوميات .

لقد قيل ان (معاهدة فرساي) كان من طبيعتها ان حضت ألمانيا على الرغبة بالثأر ، ومع هذا فهي لم تنزع ألمانيا وسائل الأخذ بهذا الثأر ، ولذلك نقول ان المنتصر تأخذ العزة بالنصر ، والمهزوم لا يتطلع إلى الثأر في عصر كتبت فيه العدالة الدولية حبيسة الأطماع القومية والسياسات الإمبريالية .

ولا شك ان الاحتلال العسكري لأرض ألمانيا ، وطعم بعضها لدول متاخمة لارضها ، وفرض غرامة باهضة عليها ، والإصاق تهمة مجرمة بحرب عليها ، وبزعمائها ، كلها أمور لا يناد ان تثير في ألمانيا روح القومية المطالبة بالتكامل القومي الألماني الذي يعني ظهور ألمانيا الكبرى ، والذي يعني الخطر كل الخطر على فرنسا ، خاصة وان وجود مائة ألف جندي - وهو الحد الأقصى للجيش الألماني كفيلاً بأن يكون نواة لجيش الانتقام .

الهوامش :

- (١) سلمان ، علي حيدر ، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة ، دار واسط للدراسات ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٨٩ .
- (٢) شنابدر ، لويس . ل ، ترجمة سعيد عبود السامرائي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بلا ص ١٥٧ .
- (٣) لانجر ، لويس ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ج ٧ القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٢٤٨٢ .
- (٤) رفعت ، محمد ، التوجه السياسي للفكرة العربية ، مصر ١٩٦٤ ص ١٢٧
- (٥) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٦ .
- (٦) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠ .
- (٧) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٦ .
- (٨) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ .
- (٩) صيالح ، محمد محمد وآخرون ، الأدول الكيرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص ٨١ .
- (١٠) ابو عليه ، عبد الفتاح حسن ، تاريخ أوربا الحديث ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥٣ .
- (١١) حسين ، فاضل وآخرون ، التاريخ الأوربي الحديث ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٢ ، ص ٢١٤ .
- (١٢) أبو عليه ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .
- (١٣) مراد ، خليل علي وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٩ .
- (١٤) ويلز ، هـ . ج ، هوجز تاريخ العالم ، ترجمة عبيد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة محمد مأمون ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٦٥ .
- (١٥) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٧ .
- (١٦) مراد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .



- (١٧) صالح ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
- (١٨) أبو عليه ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .
- (١٩) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .
- (٢٠) رونوفسكى، سن ، بيبيجر ، التاريخ الفخري لمرن العرشين ، تعريف بدين الاسلام دين اطموم ، ط ٢ ، دار الفكر ، ١٩٨٠ ، ص ١١٧ .
- (٢١) فشر ، ه.أ.ل، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الأضبع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٣ .
- (٢٢) مراد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .
- (٢٣) ويلز ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .
- (٢٤) جرانت ، أ.ج ، أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة بهاء فهمي ، ط ٦ ، دار الحمامي للطباعة ، القاهرة ، بلا ، ص ٣٥٠ .
- (٢٥) فشر ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .
- (٢٦) سلمان ، المصدر السابق ، ٣٩٦ .
- (٢٧) الدسوقي ، محمد كمال ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠٥ .
- (٢٨) الصمد ، رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، بلا ، ص ٢٨٠ .
- (٢٩) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٠ .
- (٣٠) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٩ .
- (٣١) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨٩ .
- (٣٢) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٠ .
- (٣٣) حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .
- (٣٤) شنايدر ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
- (٣٥) رونوفسن ، المصدر السابق ، ١٢٣ .
- (٣٦) ويلز ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩٠ .
- (٣٧) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٢ .
- (٣٨) الصمد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .
- (٣٩) سلمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .
- (٤٠) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٢ .
- (٤١) فشر ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .
- (٤٢) ابو عليه ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .
- (٤٣) معاهدة القسطنطينية ١٩١٥/٤/١٥ ، معاهدة لندن ١٩١٥/٤/٢٦ ، معاهدة سايكس بيكو ١٩١٦/٦/١٦ .
- (٤٤) الدسوقي ، المصدر السابق ، ٤١٧ .

- (٤٥) رفعت ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .
 (٤٦) شنايدر ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
 (٤٧) لانجر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩٢ .
 (٤٨) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤١٨ .
 (٤٩) المصدر نفسه ، ص ٤١٨ .
 (٥٠) حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .
 (٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

المصادر

أولاً: العربية:

- ١- جرائد ، أ . ج ، أورينتال في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة بهيمة فهمي ، ط ٦ ، دار الحمامي للطباعة ، القاهرة ، بلا .
 ٢- لانجير ، ولیم ، موسوعة تاريخ العالم ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، ج ٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ .
 ٣- ويلز ، ه . ج ، موجز تاريخ العالم ، ترجمة عبيد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة محمد مأمون ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
 ٤- رونوفسن ، بيير ، تاريخ القرن العشرين ، تعريب نور الدين حاطوم ، ط ٢ ، دار الفكر ، ١٩٨٠ .
 ٥- فشر ، ه . أ . ل ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٤ .
 ٦- شنايدر ، لويس ل. ، ترجمة سعيد عبود السامرائي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بلا .

ثانياً: العربية :

- ١- سلمان ، علي حيدر ، تاريخ الحضارة الأوروبية الحديثة ، دار واسط للدراسات ، بغداد ١٩٩٠ .
 ٢- رفعت محمد ، التوجيه السياسي للفكرة العربية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٤ .
 ٣- صالح ، محمد محمد وآخرون ، الأدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٥ دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٤ .
 ٤- أبو عليه ، عبد الفتاح حسن ، تاريخ أوروبا الحديث ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٧٩ .



- ٥- حسين ، فاضل وآخرون ، التاريخ الأوربي الحديث ، دارالكتب ، الموصل ، ١٩٨٢ .
- ٦- مراد ، خليل علي وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، الموصل ، ١٩٨٨ .
- ٧- الدسوقي ، محمد كمال ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٦ .
- ٨- الصمد ، رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، بلا .

